الأمن الطاقوي التركي في شرق المتوسط

Turkish energy security in the eastern Mediterranean

تاريخ الارسال: 2020/09/28	تاريخ القبول: 2021/07/25	تاريخ النشر: 2021/11/05

***د. ملوكي سفيان**
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
s.melouki@lagh-univ.dz
عضو بمخبر الحقوق والعلوم السياسية

ملخص :

تنطوي هاته الدراسة على فكرة أساسية مفادها أهمية متغير الامن الطاقوي في حسابات السياسة الاقليمية لأي دولة، وفي هذا الاطار حاولنا اختبار هذا المتغير على الحالة التركية والتي تواجه منافسة شديدة وعقبات كثيرة تحول أمام استغلال ثروات حوض شرق المتوسط الغنية بالغاز حسب العديد من الدراسات والمسوح الجيولوجية التقديرية، ونكشف من خلالها التوجهات التي تبنتها الدولة التركية وتداعياتها الاقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: أمن الطاقة؛ الدور التركي؛ موارد الطاقة؛ شرق المتوسط .

Abstract:

This study contains a basic idea which is the importance of the energy security variable in the regional policy calculations of any country .In this context, we tried to test this variable on the Turkish case, which faces intense competition and many obstacles prevents the exploitation the gas-rich wealth of the Eastern Mediterranean Basin, according to many studies and estimated geological surveys. Through this study, we reveal the orientation adopted by the Turkish state and their regional and international repercussions.

***Keywords**: Energy security; The Turkish role ;Energy resource; Eastern Mediterranean .*

***المؤلف المرسل :** سفيان ملوكي

مقدمة:

تعيش منطقة شرق المتوسط في السنوات الاخيرة حالة من التوتر والتجاذب بين تركيا من جهة واليونان وحلفائها الاقليمين والدوليين من جهة أخرى، والسبب الواضح لهذه المناكفات هو عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي في مياه شرق المتوسط، و ما تنطويه من خلافات كبيرة بفعل عدم ترسيم الحدود البحرية البينية.

وتحاجج تركيا بان تحركاتها هدفها حماية مصالحها القومية وتعزيز أمنها الطاقوي وحماية مصالح قبرص التركية، وهو امر منطقي بالنظر لامتلاكها اطلالة بحرية متوسطية في حدود ألف وخمسمائة كيلومتر، في مواجهة سياسات اليونان وحلفائها التي تنفي احقية تركيا في ثروات حوض شرق المتوسط، معتمدين في ذلك على نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لأعالي البحار التي لم توقع عليها تركيا.

انطلاقا مما سبق، تأتي هاته الدراسة لتبحث في الأهداف التركية من تبني هاته التوجهات وتأثيراتها الأقليمية والدولية، لذلك تم طرح سؤال الاشكالية التالية:

الى اي مدى تساهم السياسات الطاقوية التركية في حوض شرق المتوسط في تحقيق أمنها الطاقوي في ظل التحديات الاقليمية؟.

وقد تم تفكيك هاته الاشكالية الى أسئلة فرعية على النحو الاتي:

1. ما هو مفهوم الأمن الطاقوي؟
2. ما هي حدود أهمية منطقة شرق المتوسط في ظل رهانات الطاقة الاقليمية؟.
3. كيف يمكن فهم وضبط وتفسير توجهات تركيا الطاقوية في منطقة شرق المتوسط؟.

وتعمل الدراسة من أجل اختبار فرضية مؤداها أن حسابات المصلحة الوطنية التركية هي المحرك الضابط لإيقاع السياسة التركية في مجال الأمن الطاقوي في شرق المتوسط، معتمدة على مقاربة حازمة اتجاه منافسيها الاقليمين اعتماد على توظيف فعال لعناصر قوتها الداخلية والخارجية.

تعتمد الدراسة في مقاربتها لهذا الموضوع على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، إذ تحولت السياسة التركية في السنوات القليلة الماضية نحو استخدام سياسة صلبة، بدلًا من الاقتصار فقط على الدبلوماسية والقوة الناعمة التي سادت في العقد الأول من القرن الحالي. وتشدّد المدرسة الواقعية إجمالًا على النزعة الدائمة للصراع بين الدول،

وتعتقد بأن سياسة القوة، وتعزيز القدرات، وعقد التحالفات، لزيادة قوة الدولة ومكانتها، هي ما يحقق أهدافها ويضمن أمنها ومصالحها القومية.

وتم تقسيم الدراسة الى عدد من المحاور:

المحور الأول: مفهوم أمن الطاقة

المحور الثاني: شرق المتوسط الأهمية، الاحتياطات الطاقوية، والرهانات.

المحور الثالث: تركيا في شرق المتوسط الدور، أهداف سياستها الطاقوية، والتداعيات.

المحور الأول: مفهوم أمن الطاقة

أصبح لموارد الطاقة أهمية متزايدة على الساحة الدولية، حتى اعتبر موضوع أمن الطاقة Energy Security على رأس الموضوعات التي ناقشتها مجموعة الدول الثماني في قمتها المنعقدة في مدينة سان بطرسبرغ الروسية شهر جويلية 2006[1].

يختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة الى اخرى حيث ان الدول المستوردة للطاقة كالولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والصين تراه على انه ضمان الحصول على امدادات الطاقة بشكل مستمر وبجودة عالية وبأسعار اقل ومن مصادر مضمونة، أما الدول المصدرة مثل روسيا تراه على انه ضمان استمرار الطلب على الطاقة وتامين استمرار مصادرها تحت السيطرة المباشرة مع الارتفاع المستمر للأسعار[2].

عموما هناك تعريفات عدة للمفهوم، فهناك فريق كبير من الباحثين يميل الى التركيز على تامين الدخول لمصادر الطاقة او ما يعرف بأمن الإمدادات، وهناك فريق يتبنى مفهوم واسع لا يقصره على امن الإمدادات بل يشمل التطور التكنولوجي وعمليات النقل، بحيث أمن الطاقة يتحقق على مستويات ثلاثة، التنقيب والانتاج والعوامل المؤثرة فيهم من استقرار داخلي وعوامل مناخية، ومستوى يتعلق بخطوط نقل النفط والغاز وما قد تتعرض له من مشكلات، ومستوى ضمان النقل والتوزيع والاستثمار وصيانة محطات التكرير وامكانات التخزين اضافة الى الانظمة القانونية والتنظيمية[3].

ويمكن الاشارة الى أن عالم اليوم ترتبط قوة الأمم اقتصاديا وسياسيا بمدى وصولها أو سيطرتها على مصادر النفط، والنموذج البارز على ذلك الدول الكبرى التي تلعب دورا أساسيا في عملية إنشاء خطوط أنابيب الطاقة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تتدخل الآن في العديد من المناطق الغنية بموارد الطاقة، فهي تسعى إلى استغلال

الفرص الاقتصادية الجيوبوليتيكية والجيوإستراتيجية الموجودة بها، بدأ بالسيطرة على أراضي المنافسين المعارضين والتحكم في مصادر الطاقة واستخدامها منطلق لعملياتها العسكرية والاستعداد لمواجهة المنافسين الأقوياء خاصة روسيا والصين وإيران.

كذلك تسعى الدول الأوروبية للوصول إلى مصادر جديدة للطاقة بهدف تقليل الاعتماد على منطقة الشرق الأوسط وروسيا، إلى جانبها تعمل القوى الإقليمية ومنها إيران وتركيا بل وباكستان على تحقيق أهدافها الوطنية، كما تحاول كل من إسرائيل والسعودية والصين والهند تنفيذ عدد من السياسات الوطنية في هذا الشأن[4].

بذلك أصبحت المناطق التي تتوفر على موارد طاقوية هامة وموقع استراتيجي محل أطماع وتنافس القوى الدولية والإقليمية، وهو ما يشير إلى إن مستقبلها يحمل في طياته الكثير من التحديات لجميع الدول المتنافسة قد تساهم بطريقة أو أخرى إلى تعديل موازين القوة الإقليمية و الدولية.

وهو ما تكشفه الاقترابات التحليلية لكثير من الصراعات أن خطوط العديد منها حول العالم الان تتقاطع كذلك مع فضاء الطاقة العالمي، سواء فيما يتعلق من جهة بمصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي أو شرق المتوسط أو آسيا الوسطى والقوقاز أو بعض الدول في افريقيا أو امريكا اللاتينية، او فيما يتعلق من جهة أخرى بممراتها البرية أو البحرية كما يبدو الحال في البحر المتوسط، منطقة بحر الصين الجنوبي وفي سوريا واكرانيا، وقبلها جميعا في الصراع على أبخازيا منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين وعلى أوسيتيا الجنوبية في عام 2008، أو فيما يتعلق اخيرا بتقنيات استخدام الطاقة حيث يبرز الصراع الغربي مع ايران بحسبانه الاكثر حدة في هذا السياق[5].

المحور الثاني: شرق المتوسط الأهمية، الاحتياطات الطاقوية، والرهانات

يحتل حوض شرق المتوسط أهمية كبيرة في حسابات التوازن الاقليمي والدولي بفعل عدد من العوامل، نحاول من خلال هذا المحور البحث والكشف عنها.

الأهمية الاستراتيجية لشرق المتوسط

تشكل منطقة شرق المتوسط معطى تاريخي وحضاري واقتصادي في آن واحد، فهي منطقة تقاطع بين ثلاث قارات آسيا، أوروبا، افريقيا، وهي تضم جزء كبير من اقليم الشرق الأوسط، ويتكون من 22 دولة بالاضافة الى الأراضي المحتلة الفلسطينية، ويقدر عدد سكانها بأكثر من 550 مليون نسمة، وعلى الرغم من التشابه الجغرافي والتوافق

الثقافي والخلفية التاريخية المشتركة، الا أن هناك تفاوت كبير في مجالات الاقتصاد والتنمية بين هذه البلدان[6].

بفعل ذلك فان للمنطقة مكانة جيوسياسية كبيرة، فهي لا تقع جنوب شرق أوروبا فحسب، وإنما اكتسبت أهمية جديدة ومضاعفة في القرنين الماضيين مع فتح قناة السويس بوابة الشرق الأوسط على أوروبا، فبدأت المنطقة تحتل موقعًا مركزيًّا ضمن سلسلة من المستجدات، من التجارة إلى النقل، ومن التحركات العسكرية إلى مسار كبل الألياف الضوئية ذو الأهمية القصوى لعالم الاستخبارات، ومن الهجرة إلى الإرهاب[7].

كما أن استكشافات الطاقة في منطقة شرق المتوسط، أدت الى نمو أهميتها بشكل كبير، وقد تمثل ذلك في تحركات الدول الكبرى تجاه المنطقة، ويرجع ذلك لعدد من العوامل التي تتمثل أبرزها كما يلي[8] :

- تعد المنطقة مركز تجاري ودورها كمعبر دولي تجاري بين الشرق والغرب.
- تمثل منطقة عازلة ضد التهديدات النامية على محيطها، حيث يتميز القوس الممتد من أفغانستان إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعدم الاستقرار.
- تمثل المنطقة مجالًا حيويًا لمراقبة الأحداث العسكرية وغيرها في الشرق الأوسط. وإذا دعت الحاجة، يمكن استخدامها كمنطقة انطلاق للعمليات (في ليبيا، وسوريا على سبيل المثال).

وقد تصاعد التوتر في منطقة شرق المتوسط في السنوات الأخيرة بشكل متزايد، وذلك على خلفية التنافس الجاري على ثروات المنطقة من النفط والغاز، وعلى الدور الجيوبوليتيكي المتصوّر لدى اللاعبين الأساسيين، وذلك بموازاة التحولات الحاصلة في موازين القوى الإقليمية[9].

نتيجة ذلك يتوقع تدخل قوى كبرى من خارج المنطقة ذات مصلحة فيها، اما لأسباب استثمارية وتجارية مثل شركات النفط الكبرى، واما لأسباب جيواقتصادية (مرتبطة بتنامي احتياجات دول الاستهلاك التي باتت تعتمد على الغاز بوصفه مصدرا رئيسيا من مصادر الطاقة، وتسعى لتنويع مصادرها، وتشمل هذه الفئة جميع دول الاتحاد الاوروبي المرتهنة في اكثرها للغاز الروسي)، أو لأسباب جيوسياسية، مرتبطة بسعي بعض القوى العالمية لاستمرار الهيمنة على منابع الطاقة وطرق امدادها، بوصفها أدوات سيطرة سياسية،

اضافة الى أهميتها الاقتصادية والتجارية (وتشمل هذه الفئة روسيا خاصة، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية)[10].

احتياطات الغاز في شرق المتوسط

يكتسي الغاز الطبيعي أهمية كبرى في العالم اليوم، اذ أصبح يعد في عام 2015 ثالث مصدر للطاقة الحرارية الأكثر استخدما في العالم بنسبة 21.6 في المئة من الطاقة الاولية، مباشرة بعد النفط 31.7 في المئة، والفحم 28.1 في المئة، وفي عام 2016، ارتفعت الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، وفقا لشركة بريتيش بتروليوم بنسبة 18 في المئة عما كان في العام 2006[11].

ويعد حوض شرقي المتوسط من البقع المهمة في حروب الغاز، تتوزع ثروة الغاز فيه بين مصر وقبرص وفلسطين وسوريا ولبنان وتركيا واليونان، وفي حين أن لبنان وسوريا يراوحان مكانهما في الاستفادة من الثروة، قامت قبرص واسرائيل بتنفيذ خطوات وتصدرتا التنقيب عن الغاز في شرقي المتوسط، تليهما مصر[12].

وتشير التقارير الى ان منطقة شرق البحر المتوسط تحفل بثروة هائلة من الغاز الطبيعي، وتقدر دراسة لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في 2010 حجم احتياطي الغاز في حوض شرق البحر المتوسط بنحو 3.45 تريليون قدم مكعب، كما تحتوي المنطقة على كمية ضخمة من الاحتياطات النفطية، تبلغ 3.4 مليار برميل، منها نحو 1.22 تريليون قدم مكعبة من الغاز و 1.7 مليار برميل القابل للاستخراج من الناحية الفنية، وتقع هذه البحيرة داخل الحدود البحرية الاقليمية لست دول، هي تركيا وسوريا وقبرص ولبنان ومصر وكذلك اسرائيل[13]، وأصبحت المنطقة مرشحة لمزيد من المخاطر، مع بدء ضخ الغاز الاسرائيلي، والمشاريع الاستكشافية للغاز بالقرب من سواحل قبرص ومصر ولبنان وسوريا وتركيا[14].

وفي بيانات مشابهة من المعهد الأميركي USGS واعتمادا على معطيات التنقيب والدراسات الجيولوجية تبين أن الاحتياطات في هذا الحوض تقدر بـ 9.7 تريليون قدم مكعب من الغاز الى جانب 1.7 أو 3.4 مليارات برميل نفط[15]، وقد بينت الدراسات الاستقصائية نتائج ملموسة، اذ تبين في عام 2009 أن حقل "تمار" Tamar يحتوي على 2.83 تريليون قدم مكعب من الغاز، وفي 2010 تبين ان حقل "ليفياثان" Leviathan يحتوي على 6.23 تريليون قدم مكعب، وفي 2011 تبين ان حقل "افرودايت" Aphrodite

يحتوي على 1.29 تريليون قدم مكعب، وفي أوت 2015، اكتشفت الشركة الايطالية "ايني" Eni قبالة ساحل مصر أكبر حقل لانتاج الغاز شرق المتوسط، وهو حقل "ظهر" Zohr الذي يحتوي على 8.5 تريليون قدم مكعب من الغاز[16].

ويحظى الغاز في شرق منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة نظرًا لعدة عوامل[17]:

- الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها، وهي منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط و41% من احتياطي الغاز في العالم. وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق.
- الآمال الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية والجيو-أمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار والتي راهن البعض على أنها ستغير المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.
- الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديرها والتزاحم على حصص الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحويل دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد في لعبة الغاز.
- المنافع السياسية والاقتصادية والأمنية التي افترض كثيرون أن الغاز سيأتي بها لدول المنطقة.

ورغم أن الامكانيات التقديرية الكلية لهذه الاكتشافات تبقى متواضعة نسبيا على الصعيد العالمي (قارن مثلا حقل غاز "الشمال/بارس الجنوبي" المشترك بين قطر وايران والذي يحتوي على نحو 50 تريليون قدم مكعب من الغاز والذي يعد الأكبر في العالم)، فانها تبقى مع ذلك مهمة على نحو ملحوظ فيما يتعلق بامكانية تحويل المشهد الاقليمي للطاقة، عبر توفير آمن لامدادت الطاقة، والحد من الاعتماد على واردات الطاقة بالنسبة الى دول المنطقة، اضافة الى تأثير ذلك في العلاقات البينية بين بلدان المنطقة[18].

رهانات الصراع الطاقوي في شرق المتوسط

بدأت إسرائيل منذ السنوات الأولى من هذا القرن مساعي ترسيم حدودها الاقتصادية البحرية والبحث عن حقول غاز متوقعة في منطقتها البحرية الاقتصادية الخالصة. أثارت هذه الجهود اهتمام دول شرق المتوسط الأخرى، بما في ذلك تركيا،

وقبرص، واليونان، ومصر، وسوريا، ولبنان. ففي 2003، تم توقيع اتفاقيات ثنائية من أجل ترسيم الحدود الاقتصادية بين مصر وقبرص، وفي 2005، وقعت اتفاقية مشابهة بين مصر وإسرائيل. وقد تلا هاتين الاتفاقيتين، توقيع اتفاقية ترسيم بين قبرص ولبنان في 2007، وبين قبرص وإسرائيل في 2010 [19].

كما انه هناك ثلاث قوى كبرى (الاتحاد الاوروبي، روسيا، الولايات المتحدة الامريكية) تتابع التطورات المتعلِّقة بالتنافس الجاري شرق حوض البحر المتوسِّط من كثب، وتنخرط في الكثير من القضايا المرتبطة فيه أيضًا بشكل أو بآخر، بَدءًا من الموقف السياسي، ومرورًا بمشاركة شركاتها في عملية التنقيب اقتصاديًّا، وليس انتهاءً باعتمادها على قوَّتها العسكرية في المنطقة لكي تضمن تأمين مصالحها [20].

وتبرز أربعة مستويات أساسية من الخلاف، هي: الخلافات الحدودية، والخلافات المتعلِّقة بخلق أمر واقع من خلال تكليف الشركات الأجنبية بالبحث و/أو التنقيب عن النفط والغاز، والخلافات حول طريقة تصدير الغاز المكتشَف، وأخيرًا الخلافات الناجمة عن زيادة الوجود العسكري والتحالفات العسكرية القائمة في المنطقة[21].

وفي ظل شعور كافة دول المنطقة بالحاجة الملحة الى الاستفادة من احتياطات الغاز في شرق المتوسط، تتصاعد التساؤولات حول امكانية تحولها الى مادة ملتهبة لإشعال الصراعات الاقليمية، حيث تتجه اسرائيل استنادا الى قوتها العسكرية والدعم الامريكي لها الى الاستحواذ على حقوق لبنان وفلسطين في الغاز المكتشف، كما ان استمرار حالة الحرب السائدة في علاقة تل أبيب مع لبنان وسوريا وعدم وجود ترسيم معترف به دوليا للحدود البحرية الاسرائيلية مع مصر ولبنان وبالطبع فلسطين المحتلة يضعان علامات استفهام كبرى حول التعاون الاقليمي بشان هذه الاكتشافات، واذا ما اضيف الى ذلك النزاع المزمن بين تركيا وجمهورية قبرص حول مسالة قبرص الشمالية وعدم الاستقرار وانتشار الاعمال الارهابية في سوريا والعراق وليبيا ومصر فيمكن تفهم مدى تعقد البيئة السياسية والاستراتيجية لتطوير وتصدير الغاز الطبيعي في شرق المتوسط[22].

لا يتوقف الصراع بين دول حوض شرق البحر المتوسط على ترسيم المناطق والحدود، وإنما يمتد إلى استغلال الثروات أيضًا بما في ذلك عملية تصديرها إلى الخارج. باستثناء تركيا ومصر، ليس هناك استهلاك ضخم للغاز من قبل دول المنطقة، ولذلك فإن كل الخيارات الممكنة لتصدير الغاز من حوض شرق البحر المتوسط تنظر بشكل أساسي إلى

الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية كسوق محتملة لكونها مستهلكًا ضخمًا للغاز من جهة، ولقربها الجغرافي نسبيًّا من المنطقة مقارنة بمناطق الاستهلاك الكبرى في شرق آسيا[23].

بفعل ذلك نجد أن قبرص واليونان تضغطان على الاتحاد الاوروبي لتمويل خط أنابيب غاز من حقول الغاز الاسرائيلية والقبرصية الى اوروبا عبر قبرص، وتدرس الحكومة الاسرائيلية وشركات الغاز ثلاثة بدائل اخرى لتصدير الغاز، هي التعاون مع مصر التي لديها منشآت تسييل للغاز بالإسكندرية، ومد أنبوب الى قبرص وانشاء محطة تسييل للغاز هناك، أو مد خط للغاز بين اسرائيل وتركيا[24].

المحور الثالث: تركيا في شرق المتوسط الدور، أهداف سياستها الطاقوية، والتحديات

تواجه السياسة التركية في حوض شرق المتوسط تكتلات لعدد من منافسيها الاقليميين بفعل تضارب مصالحهم ولجوئهم لسياسات الامر الواقع، لذلك نحاول من خلال هذا المحور الكشف عن واقع الدور الاقليمي التركي وطبيعة توجهاته الطاقوية وتداعياتها.

ملامح صعود الدور الاقليمي لتركيا

تحتل تركيا موقعا إستراتيجيا هاما بين القارات كحلقة وصل أساسية بين آسيا والشرق الأوسط من جهة، والإتحاد السوفياتي سابقا ومنطقة البلقان وأوروبا من جهة أخرى، وقد لعب هذا الموقع دورا حيويا في التاريخ التركي ككل، وفي سياستها الخارجية بشكل خاص[25].

لقد أكسبت الجغرافيا تركيا موقعا فريدا بين آسيا وأوروبا وبين البحر الأسود والبحر المتوسط، لكن التاريخ والحضارة أكسباها أكثر من مجرد موقع جغرافي، هي في وسط التفاعلات الحضارية بين الغرب والشرق، وبين الإسلام والمسيحية، وبين العالمين السلافي والمتوسطي، وبين العالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى وبقايا التأثيرات التركية-الإسلامية في البلقان، وبين الغرب السياسي بمنظماته الأطلسية والإتحاد الأوروبي، وبين منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الإيكو التي تجمع بين تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ودول أخرى[26].

خلال الحرب الباردة، كان موقف تركيا صعبا، لقد ازداد الضغط السوفياتي في الشمال، ما اضطر الأتراك إلى الدخول في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والناتو، وكانت تركيا تملك شيئا أراده السوفييت على نحو مستميت: البوسفور، الذي كان من

شأنه أن يعطي البحرية السوفياتية منفذ طلقا على البحر المتوسط، طبعا، لم يكن في وسع الأتراك أن يفعلوا شيئا حيال وضعهم الجغرافي، وما كان في إمكانهم أن يتنازلوا عن البوسفور للسوفييت دون التضحية باستقلالهم، لكنهم لم يقدروا على حمايته بأنفسهم، لذا لم يكن أمامهم سوى العضوية في الناتو، فانضموا إلى الحلف الغربي[27].

ترى تركيا أنها معنية بكل ما يجري في محيطها، لأنه يؤثر فيها، وعليها ألا تنتظر ليصل الحريق إلى بابها، بل أن تمنع حتى الحريق من الاشتعال، هذه القاعدة في السياسة الخارجية تبدو مغايرة، وعلى طرفي نقيض للشعار الذي رفعه مصطفى كمال أتاتورك نفسه بعد تأسيس الجمهورية، والذي ركز على الاهتمام بالشأن الداخلي، وتوطيد دعائم الجمهورية، وعدم التدخل في المشكلات خارج تركيا، بل عدم التورط فيها[28].

ثمة اتفاق عام على أن تركيا في السنوات الأخيرة، قد فرضت نفسها بقوة على قضايا ومشكلات منطقة جوارها الإقليمي، كما نجحت في تطوير علاقاتها مع العديد من البلدان في هذه المنطقة، هذه الديناميكية/الحركية الجديدة في السياسة التركية باتت معروفة بالدور التركي الصاعد[29].

لقد شهدت تركيا في العام 2002 منعطفا تاريخيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منفردا، وانتهاجه رؤية جديدة في مقاربة القضايا الداخلية، وفي موقع تركيا ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[30].

بدأت "حكاية النجاح" التركي في الداخل، حيث تم الاتجاه إلى تعزيز الديمقراطية، وتأسيس مجتمع أكثر مدنية وترسيخ أسس علمانية أكثر احتراما للهوية الدينية وقيم المجتمع، وكان الاقتصاد المجال الأكثر تعبيرا عن هذا النجاح، مع تقدم "الظاهرة" التركية خلال سنوات قليلة، من ارتفاع مطرد في الناتج القومي غير الصافي وفي معدل الدخل الفردي، وتراجع الدين العام ونمو سنوي يقارب 09 بالمائة، وارتفاع هائل في حجم الصادرات والواردات.

أما على مستوى السياسة الخارجية فقد قادها حزب العدالة والتنمية إلى مزيد من الانفتاح على الدول المجاورة الأخرى التي لم تكن على علاقات سوية معها، في القلب منها الوطن العربي والعالم الإسلامي، كما القوى الأخرى في القوقاز والبلقان، وعرفت بسياسة "تصفير المشكلات"[31].

لقد ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على خمسة أسس حددها أحمد داود أوغلوا على النحو التالي [32]:

- التوفيق بين الحريات والأمن، بمعنى التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون تفريط بالمتطلبات الأمنية.
- إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ "تصفير المشكلات"، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع.
- إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك، فبدلا أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب–الشرق، والشمال-الجنوب، وآسيا–أوربا، والغرب-الإسلام، تكون على العكس "مصدر حل" للمشكلات، وبلد مبادر إلى طرح الحلول، وبلد يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.
- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية، بحيث لا تبقى مجرد بلد "جسر" بل تصبح بلد مركز.
- الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

إن التغيرات التي طرأت على السياسة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 بتبني وتطبيق إستراتيجية مؤداها تحسين العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية و"تصفير" الخلافات مع دول الجوار على وجه الخصوص، شكل مزيد من مساحات التلاقي، وأسس لدور إقليمي تركي مغاير نقل تركيا من موقع الدولة الهامش بالنسبة للتفاعلات الحاصلة في الإقليم إلى موقع الدولة المركز[33].

أهداف السياسة الطاقوية التركية في شرق المتوسط

تركيا بلد فقير في موارد الطاقة. فهي تستورد 90٪ من احتياجاتها النفطية من دول الجوار وعلى رأسها إيران والعراق والسعودية وروسيا. وتعتمد تركيا في إنتاج الكهرباء-التي تتزايد الحاجة السكانية والاقتصادية لها باضطراد- على الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى 40٪، إلا أنها تستورد 99٪ من الغاز الطبيعي من أذربيجان وروسيا وإيران. وبالتالي، فتركيا مستورد صافٍ للطاقة[34].

نجد ان تركيا مفروض عليها أن تسعى إلى إقامة علاقات مستقرة في مجال الطاقة مع البلدان أو المناطق الغنية بالطاقة في جوارها. واتساقاً مع الطلب المحلي الذي لا يفتأ يزداد، صارت الجهود المدفوعة بأمن الطاقة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدولة خلال العقدَيْن الماضيَيْن، فالبحث عن المواد الهيدروكربونية، لا سيما الغاز الطبيعي، أصبح هدفاً جيوسياسياً وجغرافياً – اقتصادياً رئيسياً للدولة[35]، ويمكن وصف الدوافع وراء السياسات التركية المتعلقة بالغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط على النحو التالي:

- تأمين وصولها إلى إمدادات الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المحلي.
- تنويع هيكل إمداداتها الحالي وموازنة الدور المهيمن لروسيا في حافظة الطاقة الخاصة بها.
- تعزيز/ زيادة اندماجها في بنية أمن الطاقة الإقليمية عن طريق توطيد دورها بوصفها دولة معبر للطاقة، ومحوراً أساسياً محتملاً للإمدادات المتجهة نحو أوروبا.
- تسعى تركيا لمواجهة منافسيها في المنطقة (إسرائيل، مصر، اليونان، قبرص الرومية) حتى لا يتم عزلها عن التطورات السياسية والاقتصادية في شرق البحر المتوسط[36]، وفي هذا السياق يقول الرئيس أردوغان أن "الذين أبعدوا تركيا عن موارد الطاقة في حدودها الجنوبية عبر سياسة دقيقة قبل 100 عام، لن ينجحوا في تحقيق ذلك شرقي المتوسط"[37].
- تمثل الأنشطة العسكرية التركية في شرق المتوسط دليلًا على نظرة أنقرة للمنطقة كخط دفاع في مواجهة التهديدات التي قد تأتي من الجنوب[38].

انطلاقا من ذلك، طورت تركيا استراتيجيتها البحرية للتوافق مع توجهاتها في شرق المتوسط، وهو ما يتأكد على لسان قادة اساطيلها البحرية، فقد عبر الأدميرال البحري مراد بيلجل Murat Bilgel في مارس 2012 عن الهدف من استراتيجية تركيا البحرية فقال: "ليس العمل في المناطق الساحلية فقط، وانما في أعالي البحار لتحقيق وجود متقدم، وتعزيز القدرة على حرمان الآخرين من استغلال مناطقنا البحرية، والقدرة على اظهار القوة"، كما أكد قائد البحرية التركية، الأدميرال بوستان أوغلو Bostanoglu في سبتمبر 2013 أن " تصور تركيا للتهديد البحري قائم على الطاقة، وأن الدفاع عن مصالح تركيا في شرق البحر المتوسط يمثل أولوية قصوى للقوة البحرية"[39].

وكان الأدميرال المتقاعد جيم غوردنيز أول من وضع نظرية تؤطر الاستراتيجية البحرية الجديدة لتركيا، واستخدم مصطلح "الوطن الأزرق" عام 2006 عندما كان رئيس الوحدة المسؤولة عن خطط وسياسات تركيا البحرية، وتشمل نظريته أكثر من 460 ألف كلم مربع من حدود تركيا البحرية، بما في ذلك المسطحات المائية المحيطة ببعض الجزر اليونانية، واكتسبت رؤيته أهمية متزايدة بالتوازي مع ازدياد النزعة القومية في تركيا، وقال غوردنيز لفرانس برس إن "الوطن الأزرق رمز لبحرنة تركيا"، أي زيادة الدور الذي يلعبه إطلالها على البحر في اقتصادها، مشيرا إلى أن مبدأه "يحاول تحديد مناطق الاختصاص البحري المحيطة بتركيا"، وأكد أن تركيا بحاجة إلى تأمين هذه المناطق من أجل رفاهيتها ودفاعها وأمنها وحتى سعادتها"[40].

تداعيات السياسة الطاقوية التركية على استقرار شرق المتوسط

تسارعت الأحداث صيف 2020 مشيرة الى احتدام الخلافات بين فواعل حوض شرق المتوسط، من جهة تركيا، وفي الطرف الثاني نجد اليونان وقبرص الرومية ومصر وفرنسا، ومنطلق الخلاف كان عمليات التنقيب عن الغاز في حوض المتوسط، وظاهرها خلافات حول أحقية كل دولة في استغلال ثروات منطقتها الاقتصادية الخالصة نظرا لغياب اتفاقيات رسم الحدود البحرية بينها.

ولفتت مجلة الفورين بوليسي إلى أن النزاعات البحرية ظلت لعقود من الزمان شأناً محلياً يقتصر على مطالبات بالسيادة من جانب تركيا واليونان وقبرص، بيد أن السنوات الخمس الماضية كشفت عن ثروات طاقة هائلة في المنطقة، ومن ثم حولت موارد الغاز الطبيعي البحرية المنطقة إلى "ساحة استراتيجية رئيسية تتلاقى من خلالها خطوط الصدع الجيوسياسية الأكبر التي تشمل الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، وأوضحت المجلة أن إيطاليا وفرنسا لعبتا دوراً رئيسياً في هذا التحول، مشيرة إلى أن شركة إيني الإيطالية غيّرت قواعد اللعبة باكتشاف حقل ظهر الضخم للغاز الطبيعي في المنطقة البحرية المصرية، وهو أكبر اكتشاف غاز في شرق المتوسط، في السياق ذاته، أكدت فورين بوليسي أن المشكلة الرئيسية التي أدت إلى تصاعد التوترات تكمن في استبعاد تركيا من كعكة الغاز في المنطقة[41].

وفي قلب المعركة الحالية، ما تراه تركيا ظلما حاق بها في الحرب العالمية الأولى بعد انهيار الدولة العثمانية، ففي 10 أوت 1920 اجتمع مسؤولون فرنسيون وإيطاليون وبريطانيون لتقسيم ما تبقى من أراضي الدولة العثمانية، وفرضوا شروطا على العثمانيين المهزومين، تعتبر الأكثر عقابية، مقارنة بتلك التي فرضت على ألمانيا في معاهدة "فرساي" في وقت سابق من ذلك العام، وأجبرت اتفاقية "سيفر" الإمبراطورية العثمانية على التنازل عن أراضيها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورسمت بريطانيا وفرنسا مناطق نفوذ استعماري من صحاري شبه الجزيرة العربية إلى البحر الأسود، فيما أمنت اليونان وإيطاليا مناطق لهما غرب وجنوب تركيا، بما في ذلك الاحتفاظ بالعديد من جزر بحر إيجة[42].

وترتبط مسألة بحر ايجه وقبرص استراتيجيا مع بعضها البعض ومع قضايا المنطقة الاخرى، ويمتاز بحر ايجه ببنية متداخلة تتشكل من ألاف الجزر الكبيرة والصغيرة تمتلك اليونان أغلبيتها بفعل اتفاقية "سيفر" وهي بذلك مشكلة كبيرة لسياسة الحوض البحري القريب لتركيا[43].

وبسبب التوترات المستمرة اندلعت ثلاثة نزاعات بين تركيا من جهة وقبرص واليونان من جهة أخرى في أعوام 1974 و1987 و1996، السبب الأساسي لها هو الخلاف حول حقوق التنقيب عن الغاز والبترول في بحر إيجه والسيادة على بعض الجزر. زادت حدة الخلافات التركيه-اليونانية بسبب غاز المتوسط بعد الاتفاق التركي مع حكومة الوفاق الليبية في نوفمبر 2019، والذي أعيد بموجبه ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، في محاولة من تركيا للرد على منتدى غاز شرق المتوسط الذي تأسس في جانفي 2019 وتم عزل تركيا عنه. ومع مطلع أوت 2020، وقعت اليونان ومصر اتفاقا لترسيم الحدود البحرية في اطار سياسة المعاملة بالمثل التي تبنتها كل من تركيا ومصر واليونان، وهي اتفاقية اعتبرتها تركيا اتفاقا باطلاً[44].

وسبق واتجهت تركيا لتنفيذ أعمال تنقيب عن الغاز في مياه شرق المتوسط، أثارت انتقادات شديدة من قبل اليونان والاتحاد الأوروبي ومصر بدعوى عدم احترامها للمناطق الاقتصادية الخالصة لجيرانها، وكان رد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده مستمرة في التنقيب عن الغاز شرقي المتوسط، مشيرا إلى أنّ السفن التركية تواصل أعمال التنقيب من أجل حقوق أشقائها بجمهورية قبرص التركية بصفتها دولة ضامنة، وذلك في ظل الرفض الذي أعلنته تركيا لاتفاقية ترسيم الحدود الموقعة بين مصر وقبرص عام

2013، معلنة أنه لا يحق للحكومة القبرصية التوقيع على أي اتفاقيه في ظل التوتر التاريخي بينهم حول النزاع على جزيرة قبرص الشمالية في ظل تكريس انقسام شطري الجزيرة عام 1974[45].

في هذا السياق، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إن بلاده لا تقبل بأي اتفاق حول موارد شرق البحر المتوسط يستثنيها هي و«جمهورية شمال قبرص التركية» التي لا تعترف بها سوى أنقرة، مضيفاً أن أعمال التنقيب عن النفط والغاز التي تقوم بها تركيا شرق المتوسط تجري في جرفها القاري، وفي المناطق التي حصلت فيها على ترخيص من شمال قبرص، وموضحاً أن تركيا تقوم بأنشطة لحماية حقوق القبارصة الأتراك وأنها ستواصل ذلك حتى النهاية و«لا نقبل أي اتفاق يستثني تركيا والقبارصة الأتراك»[46].

تجاهلت إدارة الطرف اليوناني لجزيرة قبرص التحذيرات التركية، وأطلقت عملية التنقيب بمشاركة إسرائيلية في شرق المتوسط مع مجموعة من الإجراءات المضادة لأي تحرك تركي محتمل، وقامت تركيا من جهتها باتخاذ بدائل إستراتيجية مضادة على رأسها "اتفاقية الرصيف القاري (Continental Shelf) " التي وقَّعتها مع جمهورية شمال قبرص، وتقضي بقيام شركة البترول التركية بعمليات تنقيب عن النفط في شرق المتوسط، وأرادت بهذا الإجراء بعث رسالة سياسية إلى الأطراف الأخرى المتعاونة مع الطرف اليوناني بأنها ستتبع سياسة "العين بالعين" والمعاملة بالمثل[47].

وتدرك أنقرة أن توقيع قبرص (اليونانية) اتفاقات ترسيم للمنطقة الاقتصادية الخالصة مع مصر ولبنان وإسرائيل يهدف إلى تحصين نفسها أمام المطالب التركية لكي يصبح ذلك أمرًا واقعًا يتجاوز قدرتها على الرد، في هذا الإطار يُنظر إلى التعاون الثلاثي القبرصي-الإسرائيلي-المصري المتزايد في شرق المتوسط على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري ربما على أنه جهد مشترك لتشكيل محور في وجه الموقف التركي[48].

وجاءت مصادقة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في أواخر سبتمبر 2020، على مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا، والمتعلقة بتحديد مناطق الصلاحية البحرية للبلدين في شرق المتوسط، الموقّعة في نوفمبر2019، وبطلب تركي، لتؤكد أن المنظمة الأممية لم تأخذ بالمذكرة الشفهية الاعتراضية المقدّمة الى مكتب غوتيريس في منتصف جويلية 2020 من مصر والسعودية والبحرين واليونان وقبرص اليونانية، وأن الاتفاقية ليست معدومة الأثر القانوني كما قيل، وأنه يمكن تسجيلها لدى الهيئة الأممية،

وأنها قبلت بالشخصية القانونية للطرفين، التركي والليبي، وحقهما في عقد اتفاقية من هذا النوع.[49]

إن تثبيت مناطق النفوذ البحرية لليبيا وتأكيد حقوقها في شرق المتوسط لا يقابل بارتياح من قبل النظام المصري، الذي يرى البعض أنه يتطلع إلى التغول على مصادر الطاقة الليبية. يظهر ذلك من خلال تناول السيسي في كلمته أمام الأمم المتحدة في منتصف سبتمبر2020 قضية إعادة توزيع الثروة في ليبيا، كذلك فإن القاهرة أعلنت منددة رفضها اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا واعتبرته فاقداً للشرعية. هذا على الرغم من أن الاتفاقية تتوافق مع القانون الدولي. الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى محاولة الطعن في المذكرة من زاوية أخرى من خلال اعتبار فايز السراج غير مخول للتوقيع على الاتفاقية [50].

في الاخير، شرق المتوسط ووسطه إنْ تحوّل إلى ساحة صراع ونزال عسكري مباشر سيكون له نتائجه الخطيرة على مصالح دولية كبرى، وليس فقط على أطراف هذا النزال المباشرين، أهمها حرية التجارة الدولية، وأمان الاستثمارات الدولية الهائلة في مجالي الغاز والنفط، والهجرة غير الشرعية، وأمن جنوب أوروبا ككل، والسياحة الدولية التي تتطلع إلى قدر من التعافي من آثار ضربة وباء «كورونا المستجد»[51].

الخاتمة:

يتضح من خلال مجريات الدراسة أن حسابات المصلحة الوطنية كانت متغير اساسي في توجيه سلوكات مختلف الفواعل، فأوجه التصعيد المختلفة كانت بهدف ربح مزيد من الأوراق في حالة الذهاب للخيارات الدبلوماسية وطاولة الحوار لتفكيك الغام الخلافات البينية.

ولقد ساهمت التحركات التركية من اكتشاف حقول غنية بالموارد الطاقوية تؤهلها ان نجحت في عملية استغلالها بشكل فعلي في تعزيز قدراتها الانتاجية وتلبية حاجات سوقها الداخلي، ومن جهة أخرى، نجحت تركيا في ضبط ايقاع التفاعلات الاقليمية في منطقة شرق المتوسط في اتجاه تثبيت حقوقها ومصالحها امام منافسيه الاقليمين، والذين عجزوا رغم تكتلهم ضدها في منعها في المضي قدما في اجراءاتها.

ورغم حالة العزلة التي وجدت تركيا نفسها فيها، الا انها استطاعت ضبط ايقاع منافسيها الاقليميين وداعميهم الدوليين، ويشير الامر الى اهمية التحرك بحزم في نسق دولي لا يعير اي اهتمام لمصلحة الفواعل الاخرى في حالة تضاربها، وأما شماعة القانون الدولي فهي آلية انتقائية من الخطأ الاعتماد عليها بشكل مطلق في لعبة التنافس الدولي.

ولا مناصة من لجوء الدول المتشاطئة في البحر المتوسط شرقه وغربه الى طاولة الحوار ولو على مضض من أجل تجنيب المنطقة مخاطر التصعيد التي قد تصل الى مستوى المواجهة العسكرية، وهي الحالة التي ستنعكس سلبا على جميع الفاعليين في المنطقة وممكن يكون لها تداعيات على الاستقرار والسلام العالميين.

عموما يمكن ان نرصد عدد من النتائج توصلت اليهم الدراسة على النحو التالي:

- ان امن الطاقة مرتبط بعمليات التنقيب والانتاج وخطوط النقل والتوزيع والاستثمار والتخزين.
- أمن الطاقة رهان وتحدي يواجه الدول الصاعدة والفاعلة اقليميا ودوليا.
- عالم اليوم ترتبط قوة الأمم اقتصاديا وسياسيا بمدى وصولها أو سيطرتها على مصادر النفط.
- ان منطقة شرق البحر المتوسط تحفل بثروة هائلة من الغاز الطبيعي والمواد النفطية.
- احتياطات الغاز والنفط في شرق المتوسط تقع داخل الحدود البحرية الاقليمية لست دول، هي تركيا وسوريا وقبرص ولبنان ومصر وكذلك اسرائيل.
- خلافات ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط منطلقها الرغبة في تحصيل أكبر حصة ممكنة من احتياجات الغاز والنفط فيا.
- تركيا ومصر رهانهما التنقيب والانتاج تلبية لحاجات السوق الداخلية، اما بقية فواعل الصراع في شرق المتوسط فرهانهم التنقيب والانتاج لتصديره لأوروبا.
- التزايد المطرد لحاجات السوق الداخلية لموارد الطاقة جعل من ملفات أمن الطاقة جزءا رئيسيا في تحركات السياسة الخارجية التركية.

- أثبت تركيا بسرعة تحركاتها وجرأتها وفعالية قراراتها في ملف امنها الطاقوي الماكنة المرموقة التي أصبحت تحتلها في الاقليم رغم مواجهتها لضغوطات اقليمية ودولية معارضة لإجراءاتها.
- مرونة صانع القرار التركي وقدرته على الموازنة بين اساليب المناورة والضغط والتفاوض خدمة للمصالح العليا لدولته، فالتصعيد التركي الدائم يؤهلها في كل مرة لان تحسن موقفها التفاوضي مع منافسيها.

في الأخير، ومن خلال نتائج الدراسة وما توصلت اليه، فان ملف امن الطاقة في شرق المتوسط موضوع شائك تتداخل فيه الكثير من الابعاد والتناقضات الاقليمية والدولية، وبذلك نتوقع استمرار التوتر وصعوبة تحقيق تسويات وتفاهمات نهائية حوله، لان المنطق العقلاني يغيب عن ادراك صناع قرار بعض دول اقليم شرق المتوسط، خاصة ان بعضها عبارة عن بيدق في استراتيجيات قوى اخرى منافسة لتركيا وتكن لها العداء، وبالتالي فان ذلك يفتح امامنا افاق بحثية جديدة لفهم الاسباب الحقيقية وراء صعوبة تحقيق التقارب بين تركيا ومنافسيها الاقليميين لتسوية الخلفات القائمة بينهم بالطرق الودية وفق معادلة رابح-رابح.

الهوامش:

[1] علي ابراهيم الطائي حنان، السياسة الروسية اتجاه سوريا 1992-2014، ط.1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن، 2016 ،ص 165.

[2] رسول محفوظ ، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، ط.1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018، ص.187.

[3] عرفة محمد خديجة، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص. 61.59.

[4] ياسوري مجيد، فرص وتحديات الاستثمار المتبادل في دول حوض بحر قزوين، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الخامسة، العدد 59، يونيو 2005، ص 66.

[5] عوني مالك، العامل المرواح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة اعادة تشكيل النظام الدولي، ملحق تحويلات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 49، العدد 196، ابريل 2014، ص.03.

[6] أبو حنيفة الوليد، التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد 4، جوان 2019، ص 25-26.

[7] علي أوزجان نهاد، رياح الحرب الباردة تهب على شرق المتوسط ، 07 جوان 2019، ، على الرابط الالكتروني: https://www.turkpress.co/node/61805 ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[8] عبد العزيز آية،تركيا وتطور الهوية الجيو-استراتيجية لمنطقة شرق المتوسط، 23 ماي 2019، على الرابط: http://www.acrseg.org/41214، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[9] حسين باكير علي، هل يتحول شرق المتوسط إلى ساحة صراع جديدة؟ ، 10 ديسمبر 2018، على الرابط: https://www.turkpress.co/node/55662، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[10] مروان قبلان، اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات السياسية، مجلة استشراف، للدراسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3، السنة 2018، ص 74.

[11] نفس المرجع،ص 76.

[12] كمال ديب، لعنة قايين حروب الغاز من روسيا وقطر الى سورية ولبنان، ط.1، دار الفرابي، بيروت، 2018، ص.205.

[13] أحمد دياب، محاور الاستقطاب والتحالف في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 50، العدد 199، يناير 2015، ص.146.

[14] خطار أبو دياب، الفوضى الاستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد.195، يناير 2014.، ص.11.

[15] كمال ديب، مرجع سابق، ص.207.

[16] مروان قبلان، مرجع سابق، ص 78.

[17] حسين بكير علي، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك ، مركز الجزيرة للدراسات، 19 أفريل 2018 ، ، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180419092055183.html، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[18] مروان قبلان، مرجع سابق، ص 78.

[19] تقديؤ موقف، غاز شرق المتوسط: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية ، 5 فيفري 2020 ، مركز الجزيرة للدراسات ، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4560 ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[20] حسين باكير علي، اللعبة الكبرى... غاز المتوسط إلى أين؟ ، منتدى السياسات العربية، 24 ديسمبر 2019، ، على الرابط: https://tinyurl.com/yxbmtths، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[21] نفس المرجع.

[22] أحمد دياب، مرجع سابق، ص.147.

[23] حسين بكير علي، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك ، مرجع سابق.

[24] أحمد دياب، مرجع سابق، ص.146.

[25] الشاهد جاسر، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 131، جانفي 1998، ص 198.

[26] نور الدين محمد، قراءة في كتاب لأحمد داود أغلو: العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 382، ديسمبر 2010، ص 175.

[27] فريدمان جورج، ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 361، مارس 2009، ص 130.

[28] نفس المرجع، ص 176.

[29] غيلوني الهادي، قراءة في كتاب لعبد الله تركماني: تعاظم الدور الإقليمي لتركيا مقوماته و أبعاده ومظاهره وحدوده، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 384، فبراير 2011، ص 157.

[30] نور الدين محمد، " تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 389، يوليو 2011، ص 112.

[31] نفس المرجع، ص.ص 112-113.

[32] نور الدين محمد، " تركيا ... إلى أين؟دور وتحديات"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 364، يونيو 2009، ص.ص 43-44.

[33] محمد عبد القادر، موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية: مراهنة على عدم التصعيد، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السادسة، العدد 71، يونيو 2006، ص125.

[34] العربي محمد، كيف تفسر جيواقتصاديات الطاقة السياسية التركية في ليبيا؟، 29 جوان 2020، على الرابط: https://tinyurl.com/y4cvcx58، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[35] كوزما توماس، تركيا والجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، 13 أفريل 2020، على الرابط: https://tinyurl.com/y5g8xwbx ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[36] نعمان تيلجي اسماعيل، لماذا تمثل منطقة شرق المتوسط أهمية استراتيجية لتركيا، 18 ماي 2019، على الرابط: https://www.turkpress.co/node/61207 ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[37] الاخبار، الجزيرة نت، صراع شرق المتوسط.. تركيا ترسل سفينة تنقيب جديدة وقبرص: مستعدون للتعاون في ترسيم الحدود البحرية، 18 اوت 2020، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/18/%D8%A7%D8%A7-111، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[38] نعمان تيلجي اسماعيل، مرجع سابق.

[39] قدورة عماد، "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 23 أوت 2020، على الرابط: https://tinyurl.com/y3k27dk7 ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[40] الأخبار، تلفزيون Dw، طموح تركيا للتحول لمركز للطاقة يثير اضطرابات في المتوسط، 23 أوت 2020 ، على الرابط: https://p.dw.com/p/3hNRf ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[41] العمدة حازم، فورين بوليسي: كيف حولت الطاقة شرق المتوسط إلى عاصفة جيوسياسية؟، 22 أوت 2020، على الرابط: https://tinyurl.com/y5739x2e ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[42] درويش ابارهيم، في المواجهة الجيوسياسية شرق المتوسط: تركيا تريد تصحيح ظلم معاهدة سيفر واليونان توسع حقوقها المائية، القدس العربي، 5 سبتمبر 2020، على الرابط: https://tinyurl.com/yy7p6tfl ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[43] داود آوغلو أحمد، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط.4، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017، ص.197.196.

[44] سياسة واقتصاد، تلفزيون Dw، أزمة شرق المتوسط .. هل تنجح سياسة "حافة الهاوية" التركية؟، 07 سبتمبر 2020، على الرابط: https://tinyurl.com/yxfrbfzz ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[45] صلاح مصطفى، توترات متجددة .. غاز شرق المتوسط والمواجهة المصرية لتركيا، 25 ماي 2019، على الرابط: http://www.acrseg.org/41215 ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[46] عبد الرازق سعيد، تركيا تصعّد لهجتها في شرق المتوسط... وماكرون يحذر من رد فرنسي . أوروبي، 24 أوت 2019، على الرابط: https://tinyurl.com/y29dwlrx ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[47] كورأوغلو برهان، الجزيرة نت،أزمة التنقيب عن المصادر النفطية في شرق المتوسط، نشرت في: 2011/11/17، الرابط: https://studies.aljazeera.net/en/node/3166، تاريخ التصفح: 23-09-2020.

[48] علي حسين بكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك ، مرجع سابق.

49 سمير صالحة، في معنى تسجيل الأمم المتحدة الإتفاقية التركية الليبية، العربي الجديد، 08 اكتوبر 2020، على الرابط: https://cutt.ly/7nHhfXX، تاريخ التصفح: 14-06-2021.

[50] الحدود البحرية بين تركيا وليبيا وصراع شرق المتوسط، تلفزيون TRTعربي، 6 ديسمبر 2019، على الرابط: https://cutt.ly/CnHgVCb، تاريخ التصفح: 14-06-2021.

[51] أبوطالب حسن، شرق المتوسط في زمن الاضطراب ،14 جويلية 2020 ، على الرابط:https://tinyurl.com/y6yk2gk7 ، تاريخ التصفح: 23-09-2020.